

تقرير اجتماع مجلس الجامعة بتاريخ 06 فبراير 2013

عقد مجلس جامعة شعيب الدكالي اجتماعا عاديا بتاريخ 06 فبراير 2013، على الساعة الثالثة بعد الزوال، بقاعة الاجتماعات بمقر رئاسة الجامعة.
في بداية الاجتماع، وبعد التأكد من النصاب القانوني (أنظر لائحة الحضور رفقته) تناول الكلمة السيد رئيس المجلس، لعرض مشروع جدول الأعمال التالي:

- 1- المصادقة على تقرير الاجتماع السابق ؛
- 2 - إعادة هيكلة اللجن المنبثقة عن مجلس الجامعة ؛
- 3 - نظام الصفقات؛
- 4 - ميثاق التكوين المستمر؛
- 5 - وضعية المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير ؛
- 6 - المصادقة على بعض الاتفاقيات ؛
- 7 - مختلفات.

وقد تمت المصادقة على مشروع جدول الأعمال بالإجماع ، مع تعديل يخص إرجاء النقطة الرابعة بعد مناقشة النقطة الخامسة.

وقد تقدم السيد الرئيس بإخبار مفاده، أن رئاسة الجامعة سترسل إلى الوزارة، بناء على الطلب المستعجل لهذه الأخيرة، التقارير الجاهزة للتقويم الذاتي للمسالك البيداغوجية مرفقة لائحة لمشاريع التقارير الأخرى، قبل تاريخ 08 فبراير 2013، على أن يتم تخويل لجنة الشؤون البيداغوجية المنبثقة عن مجلس الجامعة، دراسة وتعديل التقارير المرفوعة إليها من لدن اللجن البيداغوجية المنبثقة عن مجالس المؤسسات الجامعية، وبعثها لاحقا للوزارة.

تم الاتفاق على اجتماع لجنة الشؤون البيداغوجية المنبثقة عن مجلس الجامعة يوم الجمعة 08 فبراير 2013 صباحا وبعدها إرسال التقارير الجاهزة للتقويم الذاتي للمسالك البيداغوجية في نفس اليوم.

من جهتهم أكد جميع رؤساء المؤسسات الجامعية أن اللجن البيداغوجية المنبثقة عن مجالس المؤسسات الجامعية، ستجتمع في غضون هذه الأيام الثلاثة، وستبعث بتقريرها للجنة الشؤون البيداغوجية المنبثقة عن مجلس الجامعة في أقرب الآجال.

وقد تطوع كل من السيد مصطفى مؤمن والسيدة أم البنين الكدار كمقرررين للدورة. واتفق على إنهاء أشغال الاجتماع في حدود الساعة السادسة والنصف مساء.

بعد ذلك شرع في تدارس نقط جدول الأعمال.

1 - المصادقة على تقرير الاجتماع السابق.

تم اقتراح إجراء بعض التعديلات على صياغة بعض العبارات الواردة في مشروع التقرير، واتفق بالإجماع على مناقشته لاحقاً.

2 - إعادة هيكلة اللجن المنبثقة عن مجلس الجامعة.

في بداية مناقشة هذه النقطة، أوضح السيد رئيس المجلس عدم التوازن الحاصل على مستوى عدد أعضاء اللجن المنبثقة عن المجلس، مما يؤثر سلباً على عملها، ملتصاً من السادة الأعضاء العمل على خلق نوع من التوازن داخلها، شريطة احترام القانون المنظم لذلك و تمثيلية كل المؤسسات داخل كل لجنة ، وقد ثمن كل الأعضاء هذا المقترح، لتكون تركيبة اللجن النهائية على النحو التالي :

- الجدول رفقته.

3 - نظام الصفقات

في بداية مناقشة هذه النقطة، أوضح السيد رئيس المجلس أهمية نظام الصفقات للجامعة، الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجامعة كمؤسسة عمومية. بعد ذلك أعطيت الكلمة للسيد الكاتب العام للجامعة، الذي تقدم بعرض موجز عن مشروع نظام الصفقات، لتتم من الناحية الشكلية المصادقة عليه. وقد تطوع ذ. عبد الحق بن زيات للقيام بعرض مفصل حول هذا النظام، سيعرض لاحقاً على أنظار المجلس.

4 - وضعية المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير.

بداية، أخبر السيد رئيس المجلس، السادة الأعضاء، بخصوص هذه النقطة، بتوصل الرئاسة برسالة من بعض أعضاء مجلس المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، والتي مفادها:

- تجريد عضويتهم بمجلس المؤسسة المذكورة، وكذا جميع اللجن المنبثقة عنه ؛
- مقاطعة السيد مدير المؤسسة ؛
- طلب إيفاد لجنة تقصي.

وقد تم بعث رسالة مماثلة سابقاً للوزارة الوصية، على إثرها، طلبت المفتشية العامة للوزارة من الجامعة مجموعة من المعطيات.

كما أن الوزارة توصلت برسالة مجهولة المصدر، تثير موضوع تحويل منصب أستاذ التعليم العالي مساعد لمنصب أستاذ التعليم العالي.

وعقب ذلك، أوضح السيد الرئيس، أنه اتصل بمدير المؤسسة لطلب إيضاحات في الموضوع، ثم عقد لقاء مع المعنيين بالأمر، لعرض مجمل المشاكل التي أثرت من طرفهم، ومحاولة إيجاد صيغة توافقية لحلها.

وأخبر السيد الرئيس، انه عقب ذلك مباشرة تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات المستعجلة:

- مد السادة الأساتذة بكل الاتفاقيات التي تخص المؤسسة ؛
- إعطاء التعليمات للكاتب العامة للمؤسسة بعدم التدخل في الشؤون البيداغوجية ؛
- تم الوقوف على أن استغلال المقصف يتم بشكل غير قانوني، وأن المشكل في طور الحل، حيث سيتم الإعلان عن طلب عروض لكراء جميع مقاصف الجامعة.

كما أخبر السيد الرئيس أنه توصل برسالة توضيحية من لدن أستاذ المادة التي ضاعت أوراق الامتحان الخاصة بها، و برسالة ثانية من طرف مدير المؤسسة.

وبعد لقاء ثان، تشبث السادة الأساتذة بموقفهم، حينذاك، يضيف السيد الرئيس، طلب منهم عدم تأثير ذلك على السير العادي للعملية البيداغوجية، وعدم إقحام الطلبة في المشكل، والتزموا بذلك.

بعد ذلك أعطيت الكلمة لممثل الأساتذة الباحثين بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، الذي سرد مجموعة من النقاط التي تهم التسيير الإداري والمالي والبيداغوجي بالمؤسسة المذكورة، والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

- الاجتماع الذي عقد مع السيد رئيس الجامعة كان بحضور المكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي ؛

- خلق مجلس للمؤسسة دون تفعيله ؛

- الانفراد باتخاذ القرار: طلبات الاستعطاف لاستكمال الدراسة، مشروع المخطط الرباعي

2013-2016 نموذجين ؛

- تهميش الهياكل وإقصاء الأساتذة في اتخاذ القرارات، لجنة تتبع تنفيذ الميزانية و إصدار مجلة حصيلة السنة الجامعية 2011-2012 دون الرجوع للأساتذة ؛

- خلق الدبلوم الجامعي التقني دون المرور عبر الهياكل ؛

- غياب اجتماعات لجنة الشؤون الاجتماعية ؛

- تمت زيارة وزيرين إلى المؤسسة دون دعوة الأساتذة ؛

- طبع TAFEM بوجود أشخاص خارجيين عن الإدارة، و بدون حضور الأساتذة ؛

- دور شهادة الجودة التي حصلت عليها المؤسسة وميزانيتها ؛

- احتكار المعلومات، وعدم تقديم تقارير عن اجتماعات شبكة مديري المدارس الوطنية للتجارة والتسيير ؛

- افتعال المشاكل مع الأساتذة، وإقحام الطلبة في ذلك وتحريضهم على الأساتذة ؛

- إن الأستاذ المعني بالمادة التي ضاعت بعض أوراق امتحانها، من الأساتذة الأكثر التزاما

وانضباطا، وأن غيابه يوم الامتحان يرجع إلى ظروف قاهرة ؛

- استغلال مركز النسخ (Centre photocopies)؛

- غياب إرادة حقيقية لحل المشاكل المطروحة ؛

- تدخل الكتابة العامة في تسيير الشؤون البيداغوجية، بالرغم من تواجد نائب للمدير مكلف بذلك ؛

- تنظيم بعض الأنشطة دون علم ومشاركة الأساتذة في ذلك.

كما تدخلت ممثلة الأساتذة الباحثين بنفس المؤسسة، التي تأسفت على قرار تجميد العضوية المتخذ من طرف خمسة (05) أعضاء داخل مجلس المؤسسة، وذكرت بأن باقي الأعضاء يتعجبون

- ويؤخذون زملائهم عن فجائية الرسالة المتعلقة بهذا القرار، حيث لم تتم استشارتهم في الموضوع كما أن هذا القرار لن يخدم مصلحة المؤسسة.
- وأعطيت الكلمة للسيد مدير المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، الذي أدلى بالتوضيحات التالية:
- في البداية كانت منهجية الاشتغال بشكل جماعي، وبعد خلق مجلس المؤسسة تم مأسسة العمل بالمؤسسة ؛
 - التوفر على وثيقة تشمل تواريخ وجدول أعمال ولوائح الحضور لأشغال مجلس المؤسسة.
 - اجتماعات اللجن المنبثقة عن المجلس، كانت كالتالي:
 - * لجنة الشؤون البيداغوجية: 3
 - * لجنة تتبع تنفيذ الميزانية: 3
 - * لجنة البحث العلمي: 2
 - * لجنة الشؤون الثقافية: 1
 - بلغت نسبة تشغيل أول فوج متخرج من المدرسة % 100
 - سلامة الوضعية المالية بالمؤسسة،
 - منذ تعيين نائب المدير المكلف بالشؤون البيداغوجية، وهو يمارس اختصاصاته بكل استقلالية،
 - توفر المؤسسة على مجموعة لا بأس بها من هياكل البحث، بالرغم من حداثةها،
 - توفر المؤسسة على شروط مريحة للعمل،
 - اعتبر السيد المدير نفسه، عضو كسائر أعضاء المجلس، وبالتالي فالكل ملقى على عاتقه للدفع بالمؤسسة إلى الأمام.
 - كان من الأولى، قبل الإقدام على خطوة تجميد العضوية، طرح كل المشاكل بمجلس المؤسسة، ومناقشتها واتخاذ القرارات السليمة لتجاوزها و لربح الوقت.
 - بعد ذلك، أجمعت كل التدخلات على استنكار الجو المشحون الذي تعيشه المؤسسة، والذي يؤثر سلبا على سمعتها وبالتالي على كل العاملين بها. ولخصت المشكل في فقدان الثقة بين الأساتذة والمدير وغياب تواصل واضح و شفاف.
 - كما طالبت هذه التدخلات بتحديد المشاكل الحقيقية والعمل على تجاوزها، بتضافر جهود كل الأطراف، وإدانة سلوك الرسائل المجهولة.
 - وناشدت الأساتذة العاملين بالمؤسسة رفع تجميد أنشطتهم بهياكل المؤسسة، وضرورة الاستعجال لحل المشكل خاصة وأن المؤسسة والجامعة مقبلين على استحقاقات هامة.
 - وفي الأخير تم الاتفاق بإجماع الحاضرين على :
 - عقد دورة استثنائية لمجلس المؤسسة، بحضور السي د رئيس الجامعة، يوم الثلاثاء 12 فبراير 2013، لتدارس هذه النقطة، بحضور أعضاء المجلس و جميع أساتذة المؤسسة، ورفع تقرير في الموضوع لمجلس الجامعة.
 - مناقشة الأساتذة العاملين بالمؤسسة تعليق قرار تجميد العضوية.
- ورفعت الجلسة حوالي الساعة السابعة مساء، على أن يتم استنفاد باقي نقاط جدول الأعمال لاحقا.

صودق عليه بتاريخ: 05 مارس 2013